الأمم المتحدة

A/78/PV.36

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **36**

الجمعة، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيتالدين (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 121 من جدول الأعمال (*تابع*)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين خلال العام الماضي، ازدادت الحالة الأمنية العالمية تفاقما. وتتطلب تلك الحالة إصلاح وظائف ودور مجلس الأمن لتتوافق مع الحالة السياسية الدولية المتغيرة بسرعة والمطالب العملية.

يود وفد بلدي أن يوضح موقفه من إصلاح مجلس الأمن على النحو التالي.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يرفض غطرسة قوى معينة وكيلها بمكيالين وأن يلتزم بمبدأي الحياد والموضوعية في أنشطته. إن مجلس الأمن اليوم لا يضطلع بالكامل بمهمته ومسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وكما هو معروف جيدا، استخدمت الولايات المتحدة في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9442) حق النقض ضد مشروع القرار المتعلق بهدنة إنسانية في قطاع غزة على أساس غير عادل هو أنه لم يذكر حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وما لا يمكن إغفاله هو أن الولايات المتحدة تحمي وترعى بنشاط الفظائع التي ترتكبها حليفتها، والتي تسببت في كارثة إنسانية في الشرق الأوسط، وتسمي ذلك بـ "حق الدفاع عن النفس" بينما تصنف تدابير الدفاع العادل عن النفس والأنشطة السلمية لتطوير الفضاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كتهديد للسلم والأمن الدوليين.

وفحوى الأمر ليس ما الذي يتم القيام به ولكن من يفعل ذلك. وما دام منطق وممارسة الكيل بمكيالين سائدين، فإن مجلس الأمن لن يستعيد ثقة المجتمع الدولي أبدا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ثانيا، ينبغي الاضطلاع بإصلاح مجلس الأمن على أساس مبدأ ضمان التمثيل الكامل للبلدان النامية. إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن، المتمحور حول الغرب، لا يجسد واقع اليوم، بالنظر إلى أن عضوية الأمم المتحدة قد زادت بسرعة منذ تأسيسها. ونتيجة لذلك، حولت قوى معينة مجلسَ الأمن إلى أداة سياسية، وأصبح مشلولا تماما في أداء وظائفه.

وفي ذلك السياق، يرى وفد بلدي أن المفاوضات الحكومية الدولية تمثل المنبر الشرعي الوحيد لمناقشة مسألة إصلاح مجلس الأمن، ونظرا لعدم وجود توافق في الآراء بشأن اتجاه الإصلاح ومبادئه، فإننا نعارض أي مفاوضات تستند إلى نص لا تفضي إلى النتيجة المرجوة، ولن تؤدي إلا إلى تفاقم الخلافات والمواجهات فيما بين الدول الأعضاء.

وينبغي أن يتم إصلاح مجلس الأمن بتوافق الآراء من خلال إجراء مشاورات كافية فيما بين جميع الدول الأعضاء؛ وفي هذه المرحلة، من المعقول أن نوسع أولا فئة الأعضاء غير الدائمين على أساس موافقة الدول الأعضاء بالإجماع.

ومع ذلك، نؤكد مرة أخرى أنه لا مكان في مجلس الأمن على الإطلاق لبلد مثل اليابان، التي هي مجرمة حرب من الدرجة الأولى. ففي كوريا وحدها، ارتكبت اليابان أعمالا تنطوي على جرائم كبرى ضد الإنسانية لم يسبق لها مثيل في التاريخ، بما في ذلك عمليات الاختطاف القسري وتجنيد 8,4 ملايين شخص، وذبح مليون شخص، والاستعباد الجنسي لـ 200 000 من النساء والفتيات الكوريات لصالح الجيش الإمبراطوري الياباني. إن سعي هذا البلد للحصول على مقعد في مجلس الأمن كعضو دائم، مهمته الرئيسية صون السلم والأمن الدوليين، يمثل استهزاء بميثاق الأمم المتحدة وإهانة للعدالة الدولية.

ومن المنطقي تماما أن يتألف مجلس الأمن من دول أعضاء محبة للسلام في الأمم المتحدة يمكنها أن تكرس نفسها لصون السلم والأمن العالميين، وأن تحظى بثقة المجتمع الدولي.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي عن أمله في أن تسهم المداولات بشأن هذا البند إسهاما نشطا في إصلاح مجلس الأمن ليصبح جهازا عادلا ومسؤولا.

السيد ماو (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس دنيس فرانسيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحاسمة الأهمية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهي مسألة تحتاج إلى معالجة دقيقة، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء. وأود أيضا أن أهنئ السفير ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، والسفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ويعتقد وفد بلدي أن المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة ستحرز مزيدا من التقدم تحت قيادتهما، ويمكنهما التعويل على دعمنا الكامل.

إن جعل مجلس الأمن أكثر فعالية هو رغبة كل دولة عضو، كبيرها وصغيرها على حد سواء، في تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والتصدي للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم، حيث يكتسي السلم والأمن أهمية قصوى. ويجب أن تكون العدالة والإنصاف في طليعة جهودنا الجماعية. وينبغي أن نسترشد في أعمالنا بالتزامنا المشترك بمجلس أمن أكثر تمثيلا وفعالية.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن يستند الإصلاح إلى توافق الآراء، وهو أمر حاسم لنجاحه بالنظر إلى أن المجموعات الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية مترابطة ترابطا وثيقا. وبالتالي، من المهم أن تتوصل الدول الأعضاء أولا إلى فهم واضح لمبادئ وأهداف إصلاح المجلس بغية بناء التقارب وتجاوز الخلافات في المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء. وأي محاولة لفرض مفاوضات قائمة على النص من دون التوصل أولا إلى توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء ستؤدي إلى نتائج عكسية وتعوق عملية التفاوض.

وما فتئت كمبوديا تدعو إلى إصلاح مجلس الأمن بما يتماشى مع التطلعات الجماعية للبلدان النامية. ويتمثل موقفنا الأساسي في تأييد توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن على أساس التمثيل العادل والجغرافي الذي يعكس الحقائق الراهنة. وبالتالي، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن أي إعادة هيكلة لمجلس الأمن ينبغي أن تجعله أكثر شمولا وتمثيلا وديمقراطية.

وكمبوديا ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن الذي يؤدي إلى إحراز تقدم مُجدٍ. ونعتقد أنه إذا لم تستفد من عملية الإصلاح سوى قلة مختارة من البلدان، فإن ذلك سيتناقض مع المبادئ الأساسية للإنصاف والأهداف النبيلة التي تدفع سعينا إلى الإصلاح.

وأخيرا، يود وفد بلدي التشديد على ضرورة أن تكون المفاوضات الحكومية الدولية الآلية الرئيسية الوحيدة لإجراء المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وفقا للمقرر 557/62 ويتطلع وفد بلدي إلى نتيجة مثمرة للمفاوضات.

السيد خضور (الجمهورية العربية السورية)**:** السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم بالشكر لكم على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتيح مجددا الفرصة للمزيد من تبادل الآراء والاستماع لوجهات النظر المختلفة للدول الأعضاء، واستكمال الحوار متعدد الأطراف في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأود أيضا أن أشيد بالجهود المبذولة من قبل كل من الممثل الدائم لدولة الكويت والممثل الدائم للنمسا خلال فترة رئاستهما للمفاوضات الحكومية.

كما ينضم وفد بلدي للبيان، الذي ألقاه سعادة الممثل الدائم لمملكة البحرين باسم المجموعة العربية، (انظر A/78/PV.34). وأود أن أدلي بالبيان التالي بالصفة الوطنية.

إن الحاجة لإصلاح مجلس الأمن ومؤسسات الشرعية الدولية عموما تبدو اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، في ظل ما نعيشه اليوم في عالم تهيمن عليه أنماط من الحروب والصراعات الأكثر فتكا وإجراما بحق الشعوب الآمنة. ولعله من المهم التذكير بأن هذه الصراعات الدموية ما هي إلا تداعيات مستمرة للتصدع الكبير الذي لحق بمؤسسات الشرعية الدولية والأداء المتعثر لتلك المؤسسات، وفي مقدمتها مجلس الأمن، في أعقاب حقبة الحرب الباردة؛ وما شهده العالم جراء ذلك من حروب ومجازر وأزمات كانت في غالبها مفتعلة في مناطق وسط وشرق أوروبا، وفي أفريقيا ووسط آسيا والشرق الأوسط، وإعادة إنتاج تلك الأزمات والنزاعات، التي لم تجلب سوى البؤس والفقرة والدمار لشعوب تلك المناطق، في مقابل المزيد من تراكم الثروات المغمسة بدماء الفقراء في أرصدة المؤسسات المالية المتوحشة في الغرب.

وفي مطلع القرن الحالي، ومع الاستمرار بنهج الأحادية المفرطة، وتعمد تعطيل النهج القائم على التعددية أو إعادة تحجيمه وتوجيهه واللجوء إلى تفسيرات كيفية وانتقائية لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والابتعاد عن جوهر تلك الأحكام والمبادئ، أصبحت شعوب العالم تنظر بكل أسف إلى مؤسسات الشرعية الدولية على أنها شريكة للقوى الكبرى، وأنها تقتات على الدمار ونهب الشعوب وإفقارها.

وفي ظل تلك الفوضى العارمة التي عصفت بالمنظومة الدولية ومؤسساتها، تم تمرير جريمة غزو واحتلال العراق وأفغانستان، ولاحقا، تدمير ليبيا والسودان؛ وغض الطرف عن الانتهاكات المستمرة منذ 75 عاما بحق الشعب الفلسطيني، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين والجولان؛ وتعطيل مفعول قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية. ولعل أسوء ما في الأمر أن معظم تلك الانتهاكات والممارسات قد تم ارتكابها وتمريرها باسم الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن، وتحت عنوان الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين،

وذلك عبر تكريس سوابق خطيرة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا، وفي مقدمتها مفهوم الدفاع الوقائي عن النفس، والحرب الاستباقية، والحرب على الإرهاب، والدفاع عن النفس في مواجهة القوى الفاعلة من غير الدول، مع العلم أن العديد من تلك القوى الفاعلة من غير الدول كانت في الغالب من صنيعة تلك الدول، يا لها من مفارقة.

واليوم، نرى أن بعض الدول ما تزال تصر على إعادة إنتاج تلك الصيغة الهدامة للنظام الدولي عبر منتج هجين تسعى لترويجه تحت مسمى النظام الدولي القائم على القواعد، وهو التعبير الذي تدهشنا دائما الدول الغربية بإصرارها عليه، وحرصها على تضمينه في بياناتها، ولكن عندما تجد تلك الدول نفسها أمام أول امتحان للحيادية والموضوعية واحترام القواعد، فإنها تفشل فشلا ذريعا ومخزيا،

كما هو الحال في مواقفها مما يجري في غزة من إبادة جماعية مستمرة وموثقة بالصوت والصورة، موثقة بالموت والدم والأشلاء والدمار، وصراخ الأطفال الذين يئنون من الألم والخوف، وينتظرون الموت تحت الأنقاض من دون أن تتجرأ تلك الدول على مجرد إدانة إسرائيل. والأسوأ من هذا كله، أن بعض الدول تسعى جاهدة لإقناع العالم بأن هناك ما يبرر لإسرائيل ما تفعله، وبأنه يندرج في إطار الدفاع عن النفس، فيا له من عار. لقد أصبح للمحتل حق في الدفاع عن نفسه، وأصبحت مقاومة الاحتلال إرهابا. وباتت إبادة شعب بأكمله تندرج في إطار محاربة الإرهاب، وإنقاذ العالم من خطر أطفال غزة وألعابهم وأحلامهم الصغيرة.

وهذا كله يتم تبريره في إطار ما يسمى النظام الدولي القائم على القواعد الذي يبشرنا به الغرب. ولعل التسمية الأصح والأكثر تعبيرا لهذا المنتج الغربي، هي النظام الدولي الذي يفتقر إلى القواعد.

إن بلدي يولي أهمية كبيرة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وإصلاحه. وهو مستعد للعمل مع جميع الأطراف من خلال الانخراط البناء في المفاوضات الحكومية في إطار من الموضوعية والعقلانية للوصول إلى الصيغة الأمثل للإصلاح المنشود، وبما يضمن فعالية أداء المجلس مستقبلا وقدرته على الاضطلاع بمهمته الرئيسية المتمثلة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وبما يكفل احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده الرئيسية.

وفي هذا السياق، يجدد وفد بلدي دعمه لعمل الفريق العامل، ويعرب عن تقديره للتقدم المحرز في إطار المفاوضات الحكومية الدولية من أجل التوصل إلى صيغ توافقية من شأنها المساهمة في دعم عملية الإصلاح الشامل للوصول إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلا، وأكثر فاعلية وصونا للأمن والسلم الدوليين.

ويؤكد وفد بلدي على أهمية إجراء مناقشات مستفيضة ومعمقة حول العناصر الخمس لعملية الإصلاح، والحرص على التوصل إلى أوسع توافق ممكن بشأنها، بعيدا عن سياسات التكتل والإقصاء ومعادلات الهيمنة والتبعية. إن الترابط الوثيق بين الركائز الخمس في عملية إصلاح مجلس الأمن يتطلب منا مناقشتها بشكل متوازن ومتزامن بدون إعطاء أولوية لإحدى الركائز على غيرها. وهو ما يتطلب منا جميعا الالتزام بمبدأ التشاركية في عملية الإصلاح، والامتناع عن فرض نصوص غير توافقية أو جداول زمنية غير واقعية كأساس لأية عملية تفاوض، أو المطالبة بتفعيل المفاوضات بشأن نصوص محددة وموضوعة مسبقا في ظل ظروف غير ناضجة بعد، مما قد يتسبب في تعميق حالة الانقسام والابتعاد عن تحقيق الهدف المقصود أو الهدف المنشود المتمثل في الإصلاح.

إن وفد بلدي يشدد على مرجعية قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها المقرر 557/62 كأساس للمفاوضات. ويعتبر أن المفاوضات الحكومية الدولية تبقى المحفل الوحيد والأساسي لضمان حسن سير عملية التفاوض وتمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة البناءة والشفافة في مناقشة عملية الإصلاح وتنشيطها، والعمل على تقريب وجهات النظر، بهدف التوصل إلى مجلس أمن أكثر توازنا وتمثيلا، ويحظى بقبول مختلف الدول الأعضاء. وذلك من دون المساس بالمبادئ الأساسية الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة، وتجنب التداخل بين ولايات وسلطات مجلس الأمن والجمعية العامة، أو الإخلال بأساليب عمل المجلس أو استخدامه كغطاء أو أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وختاما، يرى وفد بلدي أنه من المهم استبعاد أية عوامل أو مفاهيم من شأنها أن تزيد من حدة الانقسامات بين الدول الأعضاء حول مبادئ الإصلاح؛ والسعي لضمان التمثيل العادل للبلدان النامية، وتمكينها من المشاركة الفعالة لتكون جزءا من آليات صنع القرارات الدولية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، وممارسة حقوقها السيادية على قدم المساواة مع الآخرين. وكذلك معالجة الخلل القائم في التوازن بين دول الشمال والجنوب، وبما يعود بالفائدة والمنفعة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ويكفل المزيد من الأمن والسلام والرفاه لشعوب الأمم المتحدة الذين تمت صياغة ميثاقها باسمهم وتجنيبهم ويلات الحروب والمآسي والظلم، كما تعاهدنا يوم إنشاء هذه المنظمة في العام 1945. ولنتذكر دائما أن العبارة الأولى في الميثاق كانت، نحن شعوب الأمم

المتحدة، وأن مهمتنا هنا أن نمثلهم، وأن نعمل من أجلهم، ومن أجلهم فقط.

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، نود أن نهنئ سفيري الكويت والنمسا على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة. ونؤكد لهما دعمنا في الحوار المستمر بشأن الإصلاح الضروري لمجلس الأمن.

ومن الحيوي معالجة مسألة إصلاح المجلس عن طريق إجراء مناقشة مفصلة للمسائل الرئيسية الخمس في العملية، على النحو المنصوص عليه في المقرر 557/62، بغية تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء. وننوه بالممارسات المبتكرة التي اتبعت في الدورة السابقة وعزمها على توفير المعلومات في الوقت المناسب للدول بشأن العملية والمساهمة في مناقشات أكثر شفافية وشمولا.

ويكرر وفد بلدنا تأكيد دعمه لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، بغية تحويله إلى هيئة شفافة وديمقراطية وتمثيلية. ولتحقيق تلك الغاية، نرى أولا، وجوب أن تكون المفاوضات غير رسمية وشفافة، مع ضرورة إصدار محاضر المشاورات غير الرسمية للمجلس، التي ينبغي أن تكون الاستثناء وليس القاعدة. ثانيا، ينبغي اعتماد نظامه الداخلي، لأنه لا يزال مؤقتا حتى يومنا هذا. ثالثا، ينبغي تقديم تقرير وتحليلي عن أعماله سنويا إلى الجمعية العامة، ليتسنى تحليل قراراته. رابعا، ينبغي توسيع عضويته في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بغية تصحيح التمثيل غير الكافي للبلدان النامية، التي تشكل عددا كبيرا من أعضاء الأمم المتحدة.

وينبغي أن يشمل إدراج أعضاء دائمين جدد على الأقل بلدين أفريقيين وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدين ناميين آسيويين. فليس من الصواب أن مناطق بأكملها مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي غير ممثلة في تلك الفئة. وينبغي توسيع فئة المقاعد غير الدائمة لتصبح 15 مقعداً على الأقل.

لقد عارضت كوبا دائماً وجود حق النقض. ومع ذلك، ما دام لم يلغ يجب أن تكون للمقاعد الجديدة للأعضاء الدائمين نفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون، بما في ذلك حق النقض. ويجب ألا نضع معايير انتقائية أو تمييزية هنا. ولا نريد أن نرى إنشاء فئات أو فئات فرعية جديدة للأعضاء، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من تعميق الخلافات القائمة بالفعل ويعزز الانقسامات داخل المجلس.

والعنصر الرئيسي الآخر الذي يجب التأكيد عليه هنا هو أنه يجب وضع حد لتدخل المجلس في المجالات الخارجة عن ولايته، وخاصة بشأن المسائل التي تقع ضمن الولاية الحصرية للجمعية العامة.

ونعتقد أنه من أجل تحقيق مجلس أمن أفضل للجميع، يجب أن نواصل تشجيع المناقشات الواسعة النطاق بين الدول الأعضاء والمجموعات، مستفيدين من الممارسات الجيدة التي اتبعت منذ الدورة السابعة والسبعين للجمعية. ونثق أننا بهذه الطريقة سنتمكن من مواصلة إحراز تقدم في تضييق الفجوات الحالية فيما بين مواقف الدول الأعضاء بغية تحقيق إصلاح شامل للجميع وتشاركي يرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة.

السيد دفورنيك (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد أوكرانيا عن امتنانه للدعوة إلى عقد هذه المناقشة، ونشارك الوفود الأخرى في تهنئة سفيري النمسا والكويت على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية.

وأوكرانيا، بوصفها بلدا يدافع عن نفسه من العدوان الروسي المسلح، تؤكد من جديد أن الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن أصبحت الآن أكثر وضوحا من أي وقت مضى. فلأكثر من 20 شهرا، منذ بدء الغزو الشامل، دأب مجلس الأمن على معالجة تلك الحالة بانتظام، ولكن لم يتخذ أي إجراء جوهري لاستعادة السلم والأمن الدوليين. وذلك ليس بالأمر المستغرب. ونشيد بتفاني أعضاء مجلس الأمن المسؤولين. بيد أن السلوك غير المسؤول للمعتدي الذي يشغل مقعداً دائماً في المجلس يقوض ذلك التفاني باستمرار.

لقد أمضينا سنوات في مناقشة خيارات مختلفة لزيادة فعالية المجلس، دون إحراز تقدم يذكر. ومما لا شك فيه أننا سنقضي سنوات

أخرى بنفس النتيجة إذا لم نتحلّ بالشجاعة الكافية للاعتراف بالسبب الجذري، وهو الموافقة الضمنية على استيلاء روسيا بحكم الأمر الواقع على المقعد الدائم للاتحاد السوفياتي عن طريق التحايل على الإجراءات القانونية الضرورية المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد شجع هذا الاستيلاء الأول في القائمة الطويلة من عمليات استيلاء قامت بها روسيا موسكو على ارتكاب انتهاكات أخرى. ولطالما كان المجلس نفسه رهينة ممارسة روسيا المتمثلة في استخدام منبره بغرض تبييض الأعمال وارتكاب العدوان والانتهاكات. ولم تعرقل روسيا محاولاته للعمل على المسار الأوكراني فحسب، بل أساء ذلك البلد أيضاً استخدام مجموعة أدوات المجلس لنشر الدعاية السياسية وإثقال كاهل المناقشات المتعلقة بالحرب بتكرار الجلسات. إن ذلك يقوض بشكل خطير مصداقية المجلس، وكذلك محاولات روسيا لتحويل جلسات المجلس إلى مسرحية هزلية، حيث تجلب روسيا نجوم البوب وغيرهم من الضيوف غريبي الأطوار إلى القاعة.

يرتبط علاج الممارسة المتعمدة المتمثلة في شل حركة المجلس ارتباطاً وثيقاً بمسألة حق النقض، وإن لم يقتصر عليها. ونحن على اقتناع بأن حق النقض ينبغي ألا يكون سلاحاً لمن هم مهوّسون بالكراهية والحرب. لذلك ينبغي أن تشمل الأسباب المشروعة لتقييد استخدام حق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن حالات الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلاً عن النزاعات والحالات التي يكون عضو دائم طرفاً فيها ولا يمكنه التصويت عليها بنزاهة بسبب تضارب المصالح.

وقد طال انتظار إحراز تقدم على ذلك المسار، ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التركيز على هذه المسألة خلال دورة المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. وينبغي مناقشة مختلف الأفكار غير المطروقة على طاولة المفاوضات أيضاً، بما في ذلك فكرة منح الجمعية العامة السلطة الحقيقية لتجاوز حق النقض. وترى أوكرانيا أيضاً أن من الظلم ألا يكون لبلايين البشر تمثيل دائم في مجلس الأمن. ولا بد من أن يكون للاتحاد الأفريقي مقعد دائم، وتستحق آسيا تمثيلاً دائماً أوسع نطاقاً. وينبغي للمرء أيضاً أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن ألمانيا أصبحت واحدة من الضامنين العالميين الرئيسيين للسلام والأمن. ويجب تمثيل أمريكا اللاتينية تمثيلاً دائماً، وكذلك دول المحيط الهادئ.

هناك أيضاً عدد من المسائل الأخرى التي يعتبرها وفد بلدي هامة للدفع قدماً بعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

أولاً، يمكننا أن نفتح سبلاً جديدة للتقدم إذا اتفقنا على مفاوضات قائمة على النصوص. ومن شأن هذه الخطوة أن تعيد تنشيط العملية وتعزز طبيعتها الموجهة نحو تحقيق النتائج.

ثانياً، نرى أن النص الذي يقصد به أن يكون أساساً للتفاوض ينبغي أن يجسد على نحو سليم النطاق الكامل للمواقف والمقترحات، وأن يعترف كذلك بالمقترحات التي لم يُعترض عليها بوصفها قواسم مشتركة. إن تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية في المجلس هو من بين تلك المقترحات التي لا اعتراض عليها. ويجب تخصيص مقعد إضافي واحد على الأقل للمجموعة في فئة الأعضاء المنتخبين.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن وفد أوكرانيا سيكون مستعداً للمشاركة البنّاءة في جميع المجموعات المواضيعية للمفاوضات. وما زلنا ملتزمين بالإسهام في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إصلاح مجلس الأمن بغية جعل هذا الجهاز يعمل بكامل طاقته وقادراً على التنفيذ الفعال لمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة كونسبسيون هاراميّو (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): تود بنما أن تهنئ الممثلين الدائمين لكل من جمهورية النمسا، السفير ألكسندر مارشيك، ودولة الكويت، السفير طارق البناي، على تعيينهما في الرئاسة المشتركة للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة.

ونعرب عن دعم بنما وتعاونها في هذه العملية المعقدة ولكن الحيوية. ونقرّ بالتقدم الكبير الذي أحرز في العمل المنجز خلال الدورة السابعة والسبعين والذي مثّل خطوات هامة جداً إلى الأمام

من حيث الشفافية في المفاوضات وإمكانية الحصول على المعلومات المنبثقة عن الحوارات. ومن الأمثلة على ذلك البث العلني لاجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية وإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات مستكملة – وهي المرة الأولى التي يتم فيها النشر العلني لتلك العملية بهذه الطريقة.

إننا نواجه اليوم تحديات وتهديدات أكبر مما كانت عليه قبل ستة عقود تقريباً، عندما اعتُمد التعديل الأخير الذي وسع مجلس الأمن من 11 إلى 15 عضواً (القرار 1991 (د-18)). ولهذا السبب، تؤكد بنما من جديد إيمانها بالحاجة الحتمية إلى أن يتطور مجلس الأمن ويتكيف مع الحقائق الجديدة، مما يسمح له بالعمل بمزيد من الفعالية والشفافية والمساءلة. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل حاسم لتحديات القرن الحادي والعشرين، مما يدل على التزام لا يتزعزع بالمبادئ الأساسية للسلام والأمن الدوليين.

وتؤيد بنما زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ونعتقد أن العدد الممكن يتراوح بين 21 و 27 عضواً. ومع ذلك، قبل تحديد هذا العدد، يجب أن نحقق توازناً بين الفئات وطريقة تحديد البلدان التي ستشغل هذه المقاعد الجديدة. ونحن على استعداد لتأييد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، بما يكفل التوزيع العادل للمقاعد الجديدة الناشئة عن التوسيع المذكور بين جميع المجموعات الإقليمية القائمة، وفقاً للفقرة 1 من المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، تكرر بنما اقتراحها بأنه يمكن انتخاب الأعضاء غير الدائمين لفترة أطول تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات في مجلس موسّع، مما يسمح بإمكانية إعادة الانتخاب على التوالي. ومن شأن ذلك أن يسمح للأعضاء بضمان قدر أكبر من الاستمرارية في جهودهم المنسقة لتعزيز التطلعات إلى السلام والأمن، كما يطالب المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالتمثيل، فإن الفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة واضحة. يتصرف أعضاء مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عندما يمارسون مسؤوليتهم الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن الأعضاء ينتمون إلى منطقة معينة، فإن أعمالهم تستهدف المجتمع الدولي ككل.

وتؤيد بنما، شأنها شأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الاقتراح الداعي إلى السماح لأفريقيا بتوسيع تمثيلها في مجلس الأمن.

إن السيناريو العالمي الحالي دليل على عدم كفاءة المجلس وعدم فعاليته بمرور الوقت في الاضطلاع بمسؤوليته وولايته لصون السلام والأمن الدوليين، تمشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل مهمته الرئيسية في الاضطلاع بدور حاسم في اتخاذ القرارات الرئيسية الحيوية للاستقرار العالمي. بيد أن عوائق داخلية تمنعه من أداء واجباته بسبب الاستخدام غير المسؤول لحق النقض. لذلك نتفق مع الاقتراح الداعي إلى الحد من استخدام حق النقض.

ومن الأهمية بمكان أن تعطى كرامة الإنسان الأولوية القصوى في صنع القرار. فهي أكثر أهمية من المصالح السياسية أو الفردية. إن الإرادة السياسية لاتخاذ القرارات هي التي ستسمح لمجلس الأمن بالاضطلاع بمهامه ومسؤولياته الأساسية بوصفه الهيئة المكلفة بضمان السلام والأمن الدوليين.

لقد انقضى 14 عاماً في عملية الحوار والمفاوضات هذه. ومن الضروري التفكير في عدد السنوات الأخرى التي سنحتاج إليها للتوفيق بين جميع وجهات النظر. إن ابتغاء الكمال هو عدو العمل. ويجب أن ننتقل إلى العمل وأن نحاول إحراز تقدم بشأن نقاط الالتقاء الممكنة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإشادة بالعمل الذي اضطلع به السفيران ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، وطارق البناي، الممثل الدائم للكويت، في قيادة عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة، وأهنئهما على إعادة تعيينهما لهذه الفترة.

وخلال العملية الأخيرة، أحرزنا تقدماً بشأن الجوانب الإبداعية المتعلقة بشكل الاجتماعات والسوقيات المتعلقة بها. وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية، أحرزنا تقدماً في الحوارات البنّاءة، بما في ذلك سلسلة المحادثات غير الرسمية التي أتاحت لكل وفد أن يفهم وجهات نظر الوفود الأخرى فهماً أفضل.

ومع ذلك، لم نتحرك نحو الإصلاح بتلك الطريقة، لأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن الوجهة التي ينبغي أن تقودنا إليها العملية. ونثق بأننا سنتمكن في هذه الدورة من الوصول إلى المزيد من المعالم البارزة في العملية. لذلك يجب أن نستفيد من خبرة الرئيسين المشاركين وأفرقتهما. ومرة أخرى، نحن لا نبدأ من الصفر؛ بل على العكس تماماً – فلدينا أساساً الفقرات الست من المقرر الشفوي الذي اتخذته الجمعية العامة في 29 حزيران/يونيه (المقرر 559/77).

وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بأن هدفنا النهائي ليس تعزيز هيئات الأمم المتحدة؛ فهذا ليس سوى معلم على الطريق نحو تحقيق هدفنا الأعظم وهو السلام والأمن الدوليان. لذلك، نحتاج أيضاً إلى جمعية عامة أكثر حداثة وفعالية، بالنظر إلى العلاقة بين الهيئات الرئيسية، لكي يكون لدينا مجلس أمن أقوى وأكثر فعالية. لذلك يجب أن نؤكد من جديد الدور المركزي للجمعية، بما في ذلك بشأن المسألة التي نناقشها: مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وتود إكوادور أن ترى إصلاح مجلس الأمن يتم على وجه السرعة. لذلك نشدد على الحاجة الملحة إلى إدخال أساس متين من الواقعية في هذا الحوار، أساس خالٍ من المصالح الفردية أو الجماعية. ونؤكد من جديد أن إكوادور ستشارك في هذه العملية الجديدة بصورة مستقلة، كما دأبت على ذلك طوال الوقت.

لقد أشارت وفود عديدة إلى الحاجة إلى إصلاح المجلس بسبب فشله في اتخاذ إجراء بشأن بعض المسائل المحورية في جدول الأعمال الدولي. ولكن دعونا لا نخطئ: لن يكون أي شكل مؤسسي لمجلس الأمن بعد إصلاحه كافياً لتحقيق السلام والأمن إذا لم يفِ أعضاؤه وأعضاء الأمم المتحدة الآخرون بمسؤولياتهم عملاً بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والآن وقد انتُخبت إكوادور لعضوية مجلس الأمن، تمكنّا من أن نراقب عن كثب بل وأن نشارك في وضع الأحكام المتعلقة بالسلام والأمن واعتمادها. لذلك يجب أن نكون حريصين على تقييم العمل الذي أنجزه المجلس في بعده الحقيقي. نعم، يسفر المجلس عن نتائج هامة. وإذا كان العكس هو الصحيح، فإني أود أن أسأل لماذا ترغب هذه الأغلبية الساحقة من البلدان في الحصول على مقعد في مجلس الأمن؟

ومما لا يمكن إنكاره أيضاً أن المجلس يجب أن يكون في وضع يمكّنه من اتخاذ إجراء بشأن جميع المسائل الأكثر إلحاحاً، كما كان الحال أول أمس فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في غزة (انظر S/PV.9479). ولكن يجب أن يكون قادراً على التصرف بسرعة أكبر. كيف سيكون ذلك ممكناً؟ ليس بعدد أكبر من الأعضاء الدائمين بل بعدد أقل، وليس بحقوق نقض إضافية بل بعدد أقل منها.

وبعد شهر واحد فقط، في 17 كانون الأول/ديسمبر، سنحتفل بالذكرى السنوية الستين لقرار الجمعية بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من 11 إلى 15 عضواً (القرار 1991 (د-18)). ولكن بعد 13 عاماً فقط، عادت الرغبة في توسيع المجلس إلى الظهور ولم نحقق ذلك الهدف. وذلك الافتقار إلى اتفاق بشأن الإصلاح يحول دون إمكانية زيادة مشاركة جميع بلدان الأمم المتحدة في أعمال المجلس، كما ذكرت في عدة مناسبات في السنوات الأخيرة.

وتؤيد إكوادور توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين أو المنتخبين في مجلس الأمن بغية تعزيز تنوع الأفكار والمبادرات فضلاً عن التكامل والسماح بدرجة أكبر من التناوب ومشاركة البلدان المعنية.

فعلى سبيل المثال، في منطقة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – منطقتي – هناك مرشحون للسنوات الـ 32 المقبلة – هذا يعني حتى عام 2056، أي بعد أكثر من عقد من الذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة.

لذلك تشدد إكوادور على الحاجة إلى إصلاح عاجل يجسّد العالم المعاصر، بما في ذلك قيم التمثيل المتبادل التي عززتها الجمعية خلال هذا القرن. وسنواصل السعي إلى إصلاح يشمل التمثيل العادل لمختلف المجموعات عبر الإقليمية في البلدان النامية، كما هو الحال بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. لذلك فإن أي زيادة ستعني الإسراع في تحديث أساليب عمل المجلس؛ وإلا فإنه سيعمل ببطء أكبر. وفي الواقع، بينما نحرز تقدماً في هذه العملية، يمكننا بل ويجب

علينا أن نواصل تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالجوانب التي لا تتطلب إصلاح الميثاق، بل تتطلب التنفيذ. وفي تلك العملية، أعرب مختلف الأعضاء الدائمين مرة أخرى عن تأييدهم لإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، ولكن يجب أن تتمثل تلك البيانات بطريقة متسقة في سياق درجة أكبر من إضفاء الطابع الديمقراطي على ممارسات مجلس الأمن وإجراءاته.

كما يجب أن يكون هناك أثر منظور للتطبيق الملائم للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة التي يجب بموجبها على أطراف النزاع الامتناع عن التصويت.

ونؤكد مجدداً دعمنا للمبادرة الفرنسية – المكسيكية المتعلقة بتقييد استخدام حق النقض في حالة ارتكاب الفظائع الجماعية، فضلاً عن مدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن استجابة المجلس في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وأود أن أختتم بياني بدعوة الوفود بكل احترام، ولا سيما الوفود التي تعزز الوضع الراهن بالانتماء إلى مجموعة أو أخرى، إلى النظر في اتخاذ تدابير وسطيّة من شأنها أن تجعل من الممكن إحراز تقدم في الإصلاح. ويمكن أن يكون أحد هذه المسائل إمكانية إعادة انتخاب الأعضاء الذين يرغبون في ذلك، شريطة أن تقرر الجمعية ذلك.

إننا نتابع العملية بروح من المرونة والاحترام المتبادل، ونتجنب أي انشقاقات أو استخدام لخطاب المواجهة، بغية تيسير أفضل تقارب ممكن للآراء المؤيدة. وبغية تحقيق النتائج، نحتاج إلى المرونة من جانب جميع الوفود لا من مجموعات معينة أو بلدان محددة فحسب.

السيد سيغورا أراغون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب السلفادور بعقد هذه المناقشة العامة الهامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للعمل الهام الذي قام به الرئيسان المشاركان لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. كما نهنئهما على إعادة تعيينهما ونثق بأننا سنواصل إحراز تقدم في هذه العملية الهامة تحت قيادتهما الماهرة.

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، أناطت الدول الأعضاء في هذه المنظمة بمجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، إدراكاً منها بأن المجلس يتصرف باسمها في الاضطلاع بالمهام التي أناطتها به هذه المسؤولية. وتمنح الدول الأعضاء مجلس الأمن هذا الاختصاص لضمان اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وفعالة، بينما تقرر بوضوح أن مجلس الأمن سيتصرف وفقاً لمقاصد منظمتنا ومبادئها. ويغتنم بلدي هذه الفرصة ليذكر بأن تلك المقاصد تشمل اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها والتغلب على أعمال العدوان أو غيرها من الأعمال التي تقوض السلام. وتسوية المنازعات أو الحالات الدولية التي يمكن أن تقوض السلام هي أيضاً مسألة تضطلع بها هذه المنظمة.

لذلك نعتقد أن المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن باتت اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. والظروف الراهنة وعجز مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤولياته يوضحان الحاجة إلى التوصل على وجه الاستعجال إلى اتفاقات تحويلية بشأن إصلاحه. ونتفق مع رئيس الجمعية العامة على أن مجلس الأمن وشرعيته سيظلان يعانيان حتماً، دون إصلاح هيكلي، وكذلك أهمية الأمم المتحدة نفسها. ونعتقد أن الملايين من الناس سيتأثرون للأسف بالنزاعات، من دون إصلاح هيكلي، وسيظلون يتأثرون بفشل مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. وتؤيد السلفادور إجراء إصلاح من شأنه أن يسمح لمجلس الأمن بأن يكون هيئة أكثر تمثيلاً وشرعية وكفاءة وشفافية. ونؤيد إجراء تحول في المجلس من شأنه أن يمكّنه من العمل بطريقة رشيقة ومسؤولة في مواجهة النزاعات والأخطار التي تهدد السلام.

ولجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً، يؤيد بلدي زيادة عدد أعضائه المنتخبين. وقد أوضحت الأحداث الأخيرة بجلاء أن الأعضاء المنتخبين يقدمون إسهامات هامة ويوفرون لمجلس الأمن فرصاً للتوصل إلى قرارات متوازنة وهامة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا يتطلب منا زيادة

مشاركة المناطق والبلدان التي كانت تاريخياً ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يسمح لجميع الدول الأعضاء بتقديم إسهامات ملموسة في صون السلام والأمن الدوليين.

إن الاستخدام المتزايد لحق النقض من جانب بعض الأعضاء غير المنتخبين في مجلس الأمن يثير لدى بلدي قلقاً بالغاً. فقد تسبب ذلك في شلل المجلس وقوض مصداقيته تقويضاً جسيماً، فضلاً عن تقويض مصداقية المنظمة بأسرها. وترى السلفادور أن من الحيوي الحد من استخدام تلك الآلية التي عفا عليها الزمن ما دامت موجودة. وبناء على ذلك، أيدنا البيان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية، الذي قدمته المكسيك وفرنسا، ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وتشجع السلفادور الدول التي لم تنضم بعد إلى هذين الصكين الهامين على أن تفعل ذلك. ونؤيد أيضاً تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نسلّط الضوء على أوجه التآزر القائمة بين عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن وعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونعتقد أيضاً أن المناقشات بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن تتيح فرصة قيّمة لتعزيز أدائه وجعل أنشطته أكثر شفافية.

ما برحت عملية المفاوضات الحكومية الدولية بصورة أساسية، لأكثر من عقد من الزمان، منتدى كررت فيه المجموعات والدول الأعضاء مراراً وتكراراً مواقفها دون التوصل إلى أي اتفاقات محددة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونأسف لأن طموح المقرر 557/62 للبحث عن حل يحظى بأوسع دعم سياسي ممكن بين الدول الأعضاء لا يزال بعيد المنال. وبينما نسلّم بأن تقدماً كبيراً في تعزيز أساليب العمل أحرز تحت قيادة الرئيسين المشاركين، بما في ذلك البث المباشر للجزء الأول من الاجتماعات وإنشاء مكتبة رقمية تحتوي على معلومات عن العملية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان أن تكون عملية فعالة وشاملة.

لذلك تضم السلفادور صوتها إلى أصوات الذين أبرزوا الحاجة إلى ضمان أن تبعث الحلول التوفيقية التي قدمت في الدورة الخامسة والسبعين حياة جديدة في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن وأن تجعل هذا الإصلاح حقيقة واقعة. ونؤيد الفكرة القائلة بأن الهدف الرئيسي للمداولات خلال الدورة الحالية ينبغي أن يكون الحد من الخلافات فيما يتعلق بالمجموعات الخمس للمفاوضات الحكومية الدولية وزيادة أوجه التقارب بين الدول الأعضاء. ونرى أنه بات من الضروري، لتحقيق ذلك الهدف، إجراء حوار بعيد الأثر وواقعي وعملي في المجالات التي لا تزال توجد فيها اختلافات كبيرة في الرأي. لذلك ندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذه العملية بطريقة بناءة ومرنة بدرجة أكبر.

وفي الختام، أودّ أن أقول مرة أخرى إن السلفادور ملتزمة بالمشاركة الاستباقية في المداولات المقبلة بشأن الإصلاح الضروري والعاجل لمجلس الأمن.

السيد لويمبا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشيد برئيس الجمعية العامة على الأهمية التي يوليها لمسألة إصلاح مجلس الأمن بتعيين الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. ونهنئ سعادة السيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، وسعادة السيد طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، على تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وتؤكد أنغولا لهما دعمها الكامل.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/78/PV.34).

إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ظلت قيد نظر الجمعية العامة لفترة أطول مما ينبغي. وبعد 15 عاماً من اتخاذ المقرر 557/62، لا تزال نتائج مختلف دورات المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أدنى بكثير من توقعات الدول الأعضاء. وكلما زاد تأجيل الأعضاء اختتام مداولاتها بشأن هذا البند البالغ الأهمية من جدول الأعمال، أصبح الحل أكثر تعقيداً وغموضاً، حيث يتغير المشهد الجيوسياسي العالمي بسرعة لم يسبق لها مثيل. ونشدد مرة أخرى على أهمية المقرر 557/62 الذي يدعو

إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونعتبر أن المفاوضات الحكومية الدولية هي المنبر الوحيد القابل للتطبيق لضمان عملية مفتوحة وشفافة وشاملة لتقريب المواقف من تحقيق نتيجة مقبولة ومتوازنة.

وترحب أنغولا بوضع الوثيقة الإطارية وورقة العناصر المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلافات التي كانت في الدورات السابقة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، والوثائق الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الدورات السابقة. تلك الوثائق المرجعية كلها وثيقة الصلة بالموضوع، لأنها تجسد الموقف الأفريقي المشترك، فضلاً عن مواقف الدول الأعضاء الأخرى.

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية عجز مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤولياته. وتشير التطورات الأخيرة في جميع أنحاء العالم إلى أن المجلس لم يتمكن من صون السلام والأمن بشكل فعال أو إظهار إجماع آراء الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى الإصلاح العاجل. إن تحويل المجلس إلى هيئة شاملة للجميع وموثوقة في ممارسة مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين هو اليوم ضرورة مطلقة. ويتطلب التصدي للتحديات المتزايدة التي يواجهها عالمنا اليوم في ميدان السلم والأمن مجلسا أكثر استجابة وأكثر تمثيلا وأعيدت هيكلته. وللأسف، لا تزال أفريقيا القارة الوحيدة التي ليس لها مقاعد دائمة في مجلس الأمن. ولا بد من تصحيح تلك المظالم التاريخية غير المقبولة.

ويدعو الموقف الأفريقي المشترك، الذي تم تبنيه من خلال توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، إلى تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا، مع كل الامتيازات المصاحبة، بما في ذلك حق النقض، ما دام موجودا. ويدعو توافق آراء إزولويني أيضا بصورة مشروعة إلى تخصيص المقاعد الخمسة غير الدائمة في المجلس بعد إصلاحه لأفريقيا حتى تتمتع القارة الأفريقية بتمثيل يتناسب مع مساهمتها الحالية في صون السلام والأمن الدوليين. وإذ تضع أنغولا في اعتبارها الزخم الذي ولده الأسبوع الرفيع المستوى فيما يتعلق بإصلاح المجلس، فإنها تتوقع أن يوجه الرئيسان المشاركان للدورة المقبلة للمفاوضات الحكومية الدولية الأعضاء إلى اتخاذ خطوة حاسمة نحو مجالات الاتفاق وسد الثغرات في المسائل غير التوافقية بغية تحقيق إصلاح حقيقي للمجلس وفقا للنظام العالمي الحالي المتعدد الأقطاب.

وتؤيد أنغولا الدعوة إلى بدء عملية رسمية للمفاوضات القائمة على النصوص، تسترشد بطرائق الجمعية العامة وأساليب عملها ونظامها الداخلي. ويكرر وفد بلدي أيضا تأكيد التزامه بالعمل مع جميع الوفود لإحراز تقدم ملموس والتشجيع على إجراء مفاوضات وافية بشأن الركائز الخمس لعملية الإصلاح.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا سانت لوسيا، باسم الجماعة الكاريبية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، باسم مجموعة مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/78/PV.34).

ونشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة السنوية ونرحب بإعادة تعيين سعادة السفير ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، وسعادة السفير طارق البناي، الممثل الدائم لدولة الكويت، كرئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن للدورة الثامنة والسبعين. ونشيد بالرئيسين المشاركين على قيادتهما خلال الدورة السابقة ونؤكد من جديد عزمنا على العمل معهما بشكل بناء في النهوض بعملية المفاوضات الحكومية الدولية.

لعل إصلاح مجلس الأمن هو الموضوع الوحيد في الأمم المتحدة الذي يولد أكبر قدر من المناقشة وأقل قدر من الإجراءات. ومع ذلك، فإن التحديات المتزايدة والمتعددة الأبعاد في عصرنا ينبغي أن تدفعنا حقا إلى حشد الإرادة السياسية لاتخاذ إجراء. ويضيف تغير المناخ والأوبئة الجديدة والإرهاب العالمي أبعادا جديدة لعمل المجلس جراء زيادة تدفقات اللاجئين والأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم الاحترام المتزايد لسيادة القانون مدعاة للقلق الشديد. وكل تلك العوامل تهدد بتقويض سلطة ومصداقية المجلس وقراراته.

وهناك اتفاق واسع النطاق على أن قواعد صنع القرار غير العادلة والتكوين الذي عفا عليه الزمن قبل 78 عاما وقبل 58 عاما

لا ينطبقان على السياق الحالي. وتلك التشكيلة هي التي تساعد على شلل المجلس، خاصة عندما لا تكون الجغرافيا السياسية والمصلحة الذاتية المجردة معزولة عن مجمل أعمال المجلس الأمر الذي يؤثر على استجابة المجلس الحاسمة في الوقت المناسب. وبدون تغييرات هيكلية في المجلس، ستتأثر حتما شرعيته وفعاليته. ولهذا السبب يطالب العالم بمجلس يعمل على أساس مبدأي المساواة والتمثيل، ومجلس مجهز تجهيزا كاملا للاستجابة بفعالية للتحديات التي تواجه السلام والأمن العالميين اليوم. ولم يعد بوسعنا الاستمرار في استبعاد أصوات الشعوب من مناطق وقارات بأكملها من المداولات التي تؤثر على مستقبلهم. ويجب علينا أيضا أن ننتقل من الدعوة إلى التغيير والإصلاح إلى توفير الإرادة السياسية والأولوية لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بينما نركز على تحقيق نتائج أكثر قابلية للتنفيذ. وغيانا مستعدة للقيام بدورها.

وتأييدا للدعوة إلى إصلاح عاجل وشامل للمجلس، يدعو وفد بلدي إلى توسيع فئتي العضوية وإلى تخصيص مقعد تناوبي في المجلس للدول الجزرية الصغيرة النامية. نحن نؤمن أنه بالنظر إلى التجارب الفريدة لهذه المجموعة من الدول الأعضاء، فإن لها إسهامات مهمة تقدمها في مجال صون السلام والأمن الدوليين، لا سيما في ضوء التهديدات غير التقليدية الناشئة التي تواجه السلم والأمن الدوليين. ونؤيد أيضا توافق آراء إزولويني من أجل زيادة تمثيل أفريقيا في المجلس. وغيانا على استعداد للعمل مع جميع الوفود ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بهدف تحقيق إصلاح المجلس.

السيد خوساكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أبرزت المشاهد الدولية الجيوسياسية والأمنية الراهنة الحاجة الملحة إلى النهوض بإصلاح مجلس الأمن. ونشيد بالرئيسين المشاركين، السفير ألكسندر مارشيك والسفير طارق البناي، على جهودهما المتواصلة ومبادرتهما لبث مناقشات المفاوضات الحكومية الدولية على شبكة الإنترنت وإنشاء الموقع الشبكي لمستودع المفاوضات الحكومية الدولية، الذي نعتقد أنه سيسهم في ضمان شفافية وفعالية عملية الإصلاح. ونود أيضا أن ننضم إلى الآخرين في تقديم التهنئة على إعادة تعيينهما.

على مر السنين، وفرت عملية المفاوضات الحكومية الدولية منبرا أساسيا لجميع الدول الأعضاء لمناقشة إصلاح المجلس. ومع مراعاة التحديات الأمنية الناشئة التي يواجهها المجتمع الدولي، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن يفي المجلس بولايته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهي التصدي لانعدام الأمن الحالي والنزاعات المسلحة على صعيد العالم ومنع وقوع كارثة أخرى للبشرية جمعاء. وتكرر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد دعمها الثابت لإصلاح المجلس من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. والأهم من ذلك، أن هذه العملية التي يقودها الأعضاء يجب أن تنفذ بطريقة شاملة وشفافة وجامعة ومتوازنة. وفي ذلك الصدد، من الحيوي النظر بعناية في جميع مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها والاسترشاد بمقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بغية التوصل إلى نتيجة توافقية تكون مقبولة للجميع.

وبينما نمضي قدما، يؤمن وفد بلدي بضرورة أن تكفل عملية الإصلاح توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء وضمان التمثيل الجغرافي العادل.

وتتطلع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء من أجل المضي قدما في عملية المفاوضات الحكومية الدولية طوال الدورة الثامنة والسبعين. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل للرئيسين المشاركين ونأمل أن تسفر مداولاتنا عن نتائج مثمرة.

السيدة النصف (قطر): تعرب دولة قطر عن شكرها لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للجهود القيمة التي يضطلع بها الممثل الدائم لدولة الكويت الشقيقة والممثل الدائم للنمسا الصديقة، الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية المعنية بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمجلس.

ونضم صوتنا إلى بيان المجموعة العربية (انظر A/78/PV.34).

تمثل مسألة إصلاح مجلس الأمن تحديا مهما وهدفا استراتيجيا للمجموعة الدولية لارتباطها الوثيق بإحدى الركائز الرئيسية للأمم المتحدة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، كون أن المجلس هو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المعني بضمان الأمن والسلم وحفظ الأمن والسلام الدوليين، وذلك استنادا إلى ولايته بموجب الميثاق.

كما تكتسي مهمة إصلاح المجلس ضرورة ملحة، خاصة في ظل النزاعات والأزمات الإنسانية المتفاقمة في العالم، وفي مقدمتها الأزمة الإنسانية الكارثية والتصعيد الخطير في قطاع غزة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ظل يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، مما ينذر بعواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة وعلى السلم والأمن الدوليين، وذلك في ظل صمت المجتمع الدولي وعجز مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته لإيقاف القتل والدمار.

إن وجود مجلس أمن يتمتع بقدر أكبر من التمثيل والكفاءة والشفافية سوف يعزز مشروعية قراراته وتسريع تنفيذها، علاوة على تعزيز تعددية الأطراف والإسهام في الجهود الدولية الرامية لتحقيق نظام عولمة عالمية أكثر فعالية وشفافية. وعليه، فإن نجاح عملية الإصلاح من خلال المفاوضات الحكومية الدولية يتطلب التمسك بالمرجعيات المؤسسة لها، ولا سيما الترابط بين العناصر الخمسة لعملية الإصلاح وفقا لمقرر الجمعية العامة 557/62، وكذلك مراعاة مبدأ المساواة بين جميع الدول في اتخاذ القرار في المجلس.

وفي هذا السياق، فإن دولة قطر ظلت تشارك بحسن نية وفعالية في قيادة المبادرات ودعم الجهود الإقليمية والدولية التي تدفع عملية الإصلاح الشامل في المجلس، وذلك من خلال عملية المفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، فإن دولة قطر تعتز بمشاركتها مع بولندا في تيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس خلال الدورة الخامسة والسبعين، ومع الدنمارك في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

تجدد دولة قطر التأكيد بأن أي إصلاح للمجلس ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع إدخال إصلاحات على أساليب عمله وآلية صنع القرار داخله.

كما نؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة بشأن المسائل المعنية بصون السلم والأمن الدوليين، وفقا للمادة 11 من الميثاق، بما فيها تقديم التوصيات لمجلس الأمن، حيث أن العلاقة التكاملية بين مجلس الأمن والجمعية العامة هي مسألة حيوية لإضفاء التوازن المطلوب في عمل الأمم المتحدة.

كما تجدد دولة قطر التأكيد على أن مسألة حق النقض "الفيتو" هي مسألة محورية في عملية إصلاح المجلس، حيث أكدت التجربة بأن تقييده أو الامتناع عن استخدامه في حالات الجرائم الجسيمة، كجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، يساعدان في منع وقوع هذه الجرائم.

لقد كان الهدف من عملية إصلاح المجلس هو تحقيق أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن أي انتهاك للميثاق والقانون الدولي يضعف دور الأمم المتحدة وينال من مصداقية أجهزتها ويؤثر على الجهود الدولية الرامية لتعزيز آليات صون السلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، فإن تهديد سيادة الدول والتلويح باستخدام القوة وارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة يمثل تحديا لولاية المجلس ولدور المجتمع الدولي بأسره، كما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة والمجلس.

ختاما، فإن دولة قطر ترحب بالتقدم المحرز في عملية المفاوضات الحكومية الدولية وتدعو إلى تسريعها والبناء على عناصر التقارب. ونرحب، في هذا الصدد، بورقة العناصر المنقحة التي أعدها الرئيسان المشاركان حول أوجه التقارب والاختلاف والتي تشتمل على مقترحات عملية وبناءة يمكن أن تدفع وتسرع عملية المفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح المجلس. وفي هذا السياق، ستواصل دولة قطر مشاركتها الفعالة في المفاوضات الحكومية لإصلاح المجلس، وذلك من أجل الوصول إلى مجلس يتسم بالفعالية والمصداقية والتنوع من خلال تمثيل كل أقاليم العالم بعدالة وإنصاف، بما في ذلك المنطقة العربية. والمهم كذلك الوصول إلى مجلس خاضع للمساءلة والشفافية ويكون قادرا على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد تامسار (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد مناقشة اليوم المهمة. كما أشكر الممثلين الدائمين للنمسا والكويت على قيادتهما المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابقة للجمعية العامة، وأتطلع بالطبع إلى العمل معهما عن كثب خلال الدورة الحالية.

لا تزال إستونيا تأسف لعدم إحراز تقدم جوهري ومُجدٍ بشأن إصلاح مجلس الأمن – الجهاز الذي ينبغي أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف فالأمر ليس كذلك دائما.

وأود أن أدلي ببضع نقاط.

ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمساعي الإصلاح هو تعزيز النظام العالمي المتعدد الأطراف استنادا إلى القانون الدولي وأن تكون الأمم المتحدة وميثاقها في صميمه. وينبغي أن نستخدم هذا الزخم لاستعادة الأهمية السياسية للمنظمة. ولكي نفعل ذلك، نحتاج إلى مجلس أمن على مستوى الغرض المنشود، يعمل بشفافية وانفتاح ويخضع للمساءلة ويملك قدرة معززة على صنع القرار.

ولضمان تمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بالمهام التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، يتعين علينا تعديل هيكل المجلس وأساليب عمله. والمسألة المحورية المتعلقة بكفاءة المجلس تتعلق باستخدام حق النقض. ومبادرة حق النقض خطوة مهمة نحو ضمان المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة. كما أنها تعزز دور الجمعية العامة في معالجة مسائل السلام والأمن.

وإذا لم نتمكن من الاتفاق على جميع أفكار الإصلاح، فلنركّز على القواسم المشتركة. ولنتخذ الخطوات الصغيرة التي يمكننا اتخاذها بالفعل اليوم.

وسنحتاج لإجراء مزيد من المناقشات بشأن دور كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن العلاقة بينهما. وينبغي لنا في الجمعية العامة أن نتمكن من التغلب بشكل جماعي على حق النقض في مجلس الأمن إذا لم يستطع مجلس الأمن نفسه التقيد بالقانون الدولي ومبادئ الميثاق. وشهدنا أيضا الأهمية المتزايدة للقرار المعنون "الاتحاد من أجل السلام"، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وأود أن أطرح خمس نقاط.

أولا، ينبغي لدى تناول مسألة إصلاح المجلس أن نسترشد بالالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والدعم الكامل والقاطع للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

وينبغي ألا يكون هناك حق للنقض إذا اشتُبه في أن البلد الذي يمارسه ربما يكون قد تصرف بما يخالف القانون الدولي. وتؤيد إستونيا المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن الحد من استخدام حق النقض ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن عدم التصويت ضد القرارات الرامية إلى إنهاء الفظائع الجماعية، بما في ذلك جريمة العدوان. ونشجع جميع الدول الـ 130 الموقعة على مدونة قواعد السلوك، والتي شكلت لسنوات عديدة أغلبية إجرائية، على العمل معا لبدء المناقشات ذات الصلة والخروج منها بنواتج.

ثالثا، تنص الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت" في مجلس الأمن. وأدعو المجلس إلى تنفيذ ذلك البند تنفيذا صارما وبشكل دائم، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، وكما حدث في حالات عديدة بعد نشأة الأمم المتحدة.

رابعا، فيما يتعلق بتكوين مجلس الأمن في المستقبل، فإنه يجب أن يعبر بشكل كاف عن العالم الحالي. وندعو إلى التوزيع العادل بين القارات والمناطق. وينبغي أن تتاح للدول الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فرصة للتمثيل.

أخيرا، تدعو إستونيا إلى عملية مجدية وموجهة نحو تحقيق النتائج لإصلاح مجلس الأمن. ولذلك، تؤيد إستونيا الانتقال إلى مفاوضات قائمة على نص.

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة

الاتحاد من أجل توافق الآراء (انظر A/78/PV.34)، والذي عرض بالتفصيل موقف المجموعة في المناقشة السنوية اليوم بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ونرحب ترحيبا حارا بإعادة تعيين الممثلين الدائمين للنمسا والكويت رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية ونؤكد لهما تعاوننا الكامل.

بصفتي الوطنية، سأدلي بعدة ملاحظات تكميلية للبيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

تعتقد إسبانيا أن هناك حاجة ماسة إلى إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن نسعى جاهدين لجعل مجلس الأمن أكثر إنصافا وديمقراطية وتمثيلا وكفالة قدر أكبر من الشفافية في عمله. وتحقيقا لتلك الغاية، تظل المفاوضات الحكومية الدولية أنسب منتدى لتحقيق تقدم. وفي نهجنا إزاء المفاوضات، يجب أن نكون واقعيين وداعمين وأن نسعى جاهدين لتحقيق نتائج تلبي توقعات الجميع بشكل معقول. وهذا هو بالضبط ما اقترحته مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء. إننا لا نقترح إصلاحا يعود بالنفع على دولة واحدة أو عدد قليل فقط من الدول الأعضاء. بل على العكس من ذلك، فبموجب اقتراحنا، سيتاح لعدد أكبر من الدول الأعضاء الانضمام إلى مجلس الأمن، وسيتمكن بعضها من القيام بذلك لفترات أطول أو متعاقبة، مما يعزز نفوذ أعضائه غير الدائمين. ونعتقد أن من شأن إجراء انتخابات إضفاء قدر أكبر من الشرعية على أعضاء المجلس وعلى القرارات المتخذة في ذلك الجهاز. ونقترح أيضا نموذجا للإصلاح يعزز تمثيل الدول من المناطق والمجموعات الممثلة حالياً تمثيلاً ناقصاً.

وترى إسبانيا أن الإصلاح الحتمي لمجلس الأمن يجب أن يستجيب لواقع عالم اليوم والتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. وبصفتنا عضوا في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، سنسهم بنشاط في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن، مع الالتزام دائما بإطار المفاوضات، الأمر الذي سيعطي أيضا زخما لعمليات أخرى جارية، مثل المفاوضات بشأن ميثاق من أجل المستقبل.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الدائم للكويت، السيد طارق البناي، والممثل الدائم للنمسا، السيد ألكسندر مارشيك، على قيادتهما القديرة لعملية التفاوض خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. ونثق بأن الميسرين المشاركين سيواصلان عملهما الفعال والمدروس خلال الدورة الحالية على أساس مبدأ الحياد، مع إيلاء أقصى قدر من الاحترام لآراء جميع الدول الأعضاء المشاركة في العملية.

إن إصلاح مجلس الأمن ليس من بين أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال المنظمة العالمية فحسب، بل هو أيضا من أكثرها تعقيدا. وذلك لأن الجهاز قيد المناقشة، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتؤدي قراراته دورا حاسما في تسوية النزاعات المسلحة، ونتيجة لذلك فإن مخاطر أي سوء تقدير في ذلك الصدد كبيرة جدا. ومما لا يمكن إنكاره أن تكييف عمل المجلس مع العالم الحديث قد طال انتظاره.

وموقفنا معروف جيداً. فروسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، تؤيد الحاجة إلى جعله أكثر تمثيلا من خلال ضم دول نامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتظل الأولوية لتصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا، التي لا يتناسب تمثيلها الحالي في المجلس بأي حال من الأحوال مع العدد الإجمالي للدول في القارة أو مع دورها الحالي في الشؤون الدولية. وعلاوة على ذلك، نرى أن الهند والبرازيل مرشحتان جديرتان لشغل مقعدين دائمين في مجلس الأمن، لكن بشرط أن يكون هناك نموذج إصلاح متفق عليه يشمل زيادة عضوية مجلس الأمن في كلتا فئتي العضوية. وفي الوقت نفسه، لا نزال نعتبر أن نموذج زيادة عضوية مجلس الأمن في فئة الأعضاء المنتخبين وحدها نموذج مقبول بشكل عام بالنسبة لنا.

من الواضح للذين يتابعون عمل مجلس الأمن أن هناك تحيزا لصالح البلدان الغربية وأن توسيع تمثيلها لن يضيف إلى هيكلنا التنوع الذي نسعى إليه جميعا لأن تلك الفئة من الدول، أولا، تلتزم بالتعامل مع المسائل ككتلة واحدة، وثانيا، هي تمثل جزءا صغيرا بشكل غير متناسب

من سكان العالم. وثمة أهمية قصوى لكفالة ألا تؤثر الجهود الرامية إلى توسيع المجلس على قدرته على الاستجابة بفعالية وسرعة للتحديات الناشئة. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى الحفاظ على الطابع المصغر لتكوين مجلس الأمن. إذ يجب ألا يتجاوز حجمه الأمثل 20 عضوا.

إننا لا نؤيد المبادرات التي من شأنها أن تنتهك امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما في ذلك حق النقض. وينبغي أن نتذكر أن ذلك الحق عامل مهم في تشجيع أعضاء المجلس على البحث عن حلول متوازنة. إن استخدام حق النقض أو التهديد به قد حال أكثر من مرة دون جر الأمم المتحدة إلى مغامرات مشكوك فيها. واتضح ذلك للجميع مؤخرا عندما حاولت الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها دفع مشروع قرار لمجلس الأمن (S/2023/792) لدعم أعمال إسرائيل في غزة، ولم ينقذ العالم من هذه النتيجة المخزية سوى استخدام روسيا والصين لحق النقض. إن استخدام حق النقض في المجلس قد ازداد بالفعل في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن هذا الوضع هو نتيجة لرغبة الأعضاء الغربيين في إحراج خصومهم باستخدام أغلبيتهم المريحة في مجلس الأمن. ولا يبدأون في البحث عن الحل الأمثل إلا بعد استفزاز خصمهم لاستخدام حق النقض. وباستغلال الأغلبية التي يتمتعون بها، فإنهم يصوتون بسهولة ضد قرارات معينة على أساس أن تفوقهم العددي لن يُعتبر استخداما لحق النقض. ونعتقد أن من الضروري أخذ حق النقض الجماعي المستتر للغرب في الاعتبار أيضا في المناقشات ذات الصلة.

أخيرا، ندرك جميعا أنه لو لم ينص ميثاق الأمم المتحدة على حق النقض، لأصبح المجلس مجرد هيئة توافق تلقائيا على الوثائق بشكل عشوائي لصالح مجموعة ضيقة من البلدان وللقيت الأمم المتحدة نفس مصير عصبة الأمم الذي لا تُحسد عليه. لقد أراد الآباء المؤسسون لمنظمتنا منع حدوث هذه الحالة، ولهذا أُنشئ حق النقض الذي لا يزال يؤدي دورا رئيسيا اليوم في ضمان فعالية قرارات مجلس الأمن وطابعها المتوازن، سواء أحببنا ذلك أم لا.

وتبرهن المفاوضات الجارية على الرغبة الصادقة لعدد هائل من الدول الأعضاء في إيجاد نموذج أمثل لإصلاح مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، من الواضح أن الحل الشامل الذي يمكن أن يرضي الجميع، أو الجميع تقريبا، لم يلح في الأفق بعد.

وفي ظل هذه الظروف، لا نرى أي بديل عن مواصلة العمل التدريجي الدؤوب خلال الدورة الحالية للجمعية العامة من أجل التقريب بين المواقف التفاوضية. ولا يمكن إحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن بفرض وثائق تفاوضية أو مبادرات أخرى على الدول الأعضاء، لا يتفق عليها جميع المشاركين في العملية. والأساس هو النظر بعناية في المواقف المتباعدة لجميع الدول الأعضاء. وينبغي أن تصبح هذه العملية مثالا لصيغة متعددة الأطراف حقا لاتخاذ القرارات حتى لا يجري تهميش أي مشارك.

في الختام، أود أيضا أن أشدد على أن منبر المفاوضات الحكومية الدولية يتمتع بشرعية فريدة وعالمية فيما يتصل بمجموعة كاملة من المسائل المتعلقة بالإصلاح. ومن شأن الخروج عنه أو المشاركة في منابر تفاوض خارجية، حتى إن كان ذلك للأسباب الأكثر منطقية، أن يأتي بنتائج عكسية ويمكن أن يؤدي إلى إعادة العملية إلى الوراء لسنوات عديدة. ونحن مقتنعون بأنه إذا توفرت الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، فإن لديها جميع الشروط المسبقة لأن تستمر العملية بطريقة بناءة وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى التوصل إلى حلول متوازنة ترضي جميع أعضاء منظمتنا.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية)**:** بداية، ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لمملكة البحرين نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/78/PV.34).

أشكر سعادة السفير طارق البناي الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، وسعادة السفير ألكسندر مارشيك الممثل الدائم لجمهورية النمسا لدى الأمم المتحدة، على جهودهما المبذولة في قيادة المفاوضات خلال الدورة الماضية والتقدم الذي تم إحرازه، لا سيما ما يتعلق بالجوانب الإجرائية التي تسهم في شفافية عملية المفاوضات وشموليتها. وأتقدم لهما بالتهنئة على تجديد الثقة بهما لقيادة المفاوضات الحكومية خلال الدورة الحالية، متمنين لهما التوفيق والسداد.

لقد باتت الحاجة إلى إصلاح حقيقي وشامل لمجلس الأمن أكثر إلحاحا من ذي قبل ليكون أكثر عدالة في تمثيل واقعنا اليوم وأكثر فعالية في مواكبة تحولات وتطورات المجتمع الدولي وأكثر كفاءة في معالجة التحديات المشتركة. وهو ما سبق التأكيد عليه في إعلان الجمعية العامة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75)، وعلى وجه الخصوص الدعوة للالتزام ببث زخم جديد على المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

نرحب بالتقدم المحرز خلال الدورات الماضية على صعيد تحديد العناصر المشتركة بين مواقف ومقترحات الدول، وكذلك تحديد مساحات الاختلاف التي تستدعي المزيد من النقاش، حيث عكست هذه الجهود وجود العديد من عناصر الاتفاق بين مواقف الدول والمجموعات المختلفة فيما يتعلق بالمسائل التفاوضية الخمسة. وبالتالي، فإن إحراز تقدم يستلزم مواصلة النقاش في أجواء إيجابية بهدف تقريب وجهات النظر لإيجاد أرضية مشتركة للتوافق حول حل يحظى بأوسع قبول سياسي ويحقق الإصلاح الحقيقي والشامل المرجو لمجلس الأمن.

أمامنا عدة تحديات خاصة بمسألة إصلاح المجلس، والذي لم يتمكن في حالات عديدة من الاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وكان آخرها تعثر مجلس الأمن في اتخاذ قرار فعال تجاه ما يحدث من انتهاكات صارخة ضد الشعب الفلسطيني، في قطاع غزة، أدى لمفاقمة الحالة الإنسانية المتدهورة والخطيرة في القطاع جراء استمرار العدوان الإسرائيلي الغاشم على المدنيين الفلسطينيين.

يبقى الهدف المنشود لإصلاح مجلس الأمن هو التوصل لمجلس أكثر شفافية ومصداقية وعدالة وفعالية وتمثيلا، سعيا للوفاء بتطلعات الشعوب ليكون العمل المتعدد قادرا على مواجهة تحديات العصر. لذا، نعاود التأكيد على مرجعية المقرر 557/62، ومحفل المفاوضات الحكومي وموضوعات الإصلاح الخمسة المنصوص عليها، والعمل من أجل التوصل لحل يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن.

ختاما، تؤكد المملكة العربية السعودية، انطلاقا من حرصها الدائم على تحقيق أهداف وغايات الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين؛ وإيمانا بأن مسألة إصلاح مجلس الأمن تعد أحد متطلبات عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة؛ نؤكد ضرورة العمل الدؤوب والتعاون بين الدول الأعضاء خلال هذه المرحلة، بما فيها التحضيرات الجارية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في عام 2024 لمواجهة التحديات الراهنة والاستعداد للتهديدات الناشئة والطارئة. ونرحب بالعمل مع كافة الدول الأعضاء للتوصل إلى إصلاح شامل، يمكّن المجلس من تأدية دوره بفعالية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

السيد باري رودريغيس (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): أولا، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لعقد هذه المناقشة ونهنئ الممثلين الدائمين للنمسا والكويت على تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

تعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن لم يسبق أن كان أكثر إلحاحا مما هو عليه الآن، في هذا الوقت المؤلم. وينوه بلدي بالمواقف التي بلورتها وعرضتها مختلف أفرقة التفاوض في هذه العملية ويحترم تلك المواقف، ولكننا نعتقد أيضا أن الوقت قد حان لبدء مرحلة جديدة من المناقشات بشأن الإصلاحات الضرورية بغية ضمان أن يتمكن مجلس الأمن من تحقيق هدفه. ولا يمكن الاستمرار في تأجيل تلك المناقشات لأن ملايين الأرواح تعتمد على وجود مجلس أمن يتسم بالكفاءة والمرونة ويخضع بالأساس للمساءلة.

ويقدر وفد بلدي الجهود الملحوظة التي بذلها الرئيسان المشاركان خلال الدورة السابقة لتحسين شفافية العملية وشموليتها. وننوه أيضا بالعمل الشاق الذي اضطلعا به في صياغة الوثيقة الإطارية المنقحة وورقة العناصر المنقحة بشأن أوجه التقارب والاختلاف. ونعتقد أيضا أن إنشاء مستودع للوثائق المتعلقة بالعملية والاستخدام الخلاق لمزيد من الطرائق غير الرسمية هما تغييران حقيقيان يمكنهما زيادة قدرتنا على فهم مختلف المواقف، مما قد يساعدنا على تحقيق توافق في الآراء بمزيد من الكفاءة. ويُظهر ذلك التقدم استعداد الدول للبدء في إجراء مناقشة أكثر تفصيلا في المجموعات الخمس ويجب أن يوفر حدا

أدنى للأساس الذي ستستند إليه المداولات خلال الدورة الحالية. وفي هذه المرحلة الجديدة من المناقشات، يجب أن نفهم درجة الاختلاف بين مواقف مختلف الوفود وأن نحدد سبل سد الفجوة. ويشمل ذلك الاختلافات في المقترحات المتعلقة بإجراء تغييرات في تكوين مجلس الأمن، ولكن يجب علينا أيضا أن نقارن بين الآراء المتباينة بشأن كيفية إحداث تلك التغييرات وكيفية تحديد أولوياتها، كجزء من حزمة للإصلاح. ومن شأن ذلك أن يمكن الدول الأعضاء من تحديد الفرص المتاحة للتوفيق بين المقترحات وتبسيطها.

وترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنه يجب علينا خلال هذه الدورة أن نضع مقترحات تشمل مجموعة من التغييرات المتسقة ونطاقا للتنفيذ بأطر زمنية محددة. فمدى تعقيد هذا الإصلاح يتطلب منا أن نهدف إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالإطار الزمني لبدء واستكمال إصلاح كامل وفعال. ونعتقد أن من الضروري الاتفاق على مجموعة دنيا من المبادئ التي نسترشد بها في المفاوضات لدى معالجة أكثر المسائل إلحاحا، مثل اقتراح زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس، الأمر الذي سيسمح بتمثيل أوسع للرؤى وتمثيل جغرافي أفضل. ولذلك، يؤيد بلدي تلك المبادرة تأييدا كاملا.

أما المسألة الأخرى التي لم تعد تحتمل الانتظار، فهي مسألة حق النقض. وفي مجتمع دولي تتمتع فيه جميع الدول بالسيادة والاستقلال ويعترف فيه ميثاق الأمم المتحدة بالمساواة بين الدول بوصفها أحد مبادئه الأساسية، لا يمكن أن تكون هناك دول تتمتع بسلطة أكبر من الدول الأخرى. ويجب أن نعمل على وجه الاستعجال من أجل الحد من حق النقض أو إلغاؤه نهائيا. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز الجمعية العامة نظرا لأنها أنسب وأوسع محفل تجتمع فيه جميع الدول الأعضاء.

وعلاوة على ذلك، يجب السعي لجعل أساليب عمل المجلس وإجراءاته أكثر ديمقراطية وشفافية حتى تتمكن جميع الدول من الحصول على المعلومات والوثائق لأن ذلك يسمح بمشاركة أكبر في إجراءات المجلس والالتزام بها. وأخيرا، ستولي بوليفيا أولوية عليا للمفاوضات الحكومية الدولية خلال هذا العام والعام المقبل، وهي ملتزمة بمواصلة البحث عن بدائل بناءة بهدف نهائي هو إجراء إصلاح لمجلس الأمن يكفل السلام والأمن الدوليين بعيدا عن المصالح الجغرافية السياسية – مما يجسد بأمانة العالم المتنوع الذي نعيش فيه وبروح ميثاق الأمم المتحدة.

السيد لاموا (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن البند 121 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لسيراليون، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، والممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار L.69 (انظر A/78/PV.34).

أود أن أبدأ بتهنئة الكويت والنمسا على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وتشيد نيجيريا بتصميمهما على دفع عملية المفاوضات الحكومية الدولية إلى الأمام خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وسنتعاون تعاونا كاملا مع تلك الجهود. وتثني نيجيريا على الرئيسين المشاركين لاستعدادهما لمواصلة البث الشبكي وحفظ السجلات، فضلا عن الجلسة التفاعلية غير الرسمية الجانبية، التي تنشّط العملية. ويجب أن نسعى جاهدين للبناء على المكاسب المسجلة لاستعادة الثقة في الغرض من الإصلاح وعمليته.

وعلى الرغم من المكاسب المذكورة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق هدفنا النهائي. وخلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثامنة والسبعين، دعا زعماء العالم مرة أخرى إلى إجراء إصلاح عاجل وشامل للمنظومة، ولا سيما لمجلس الأمن، في ضوء التحديات الأمنية العالمية الراهنة.

ومن الواضح أن مجلس الأمن عاجز وأصبح غير فعال في الوفاء بولاياته لمنع نشوب النزاعات ووقف الحروب. وتستدعي الحالة الجغرافية السياسية الراهنة والحرب المأساوية في أوكرانيا والحالة التي

تتكشف في الشرق الأوسط، إحداث تحول أكبر في النظام المتعدد الأطراف وجعله أكثر شفافية. وتعرب الدول الأعضاء منذ فترة طويلة عن الفكرة القائلة بأن إصلاح مجلس الأمن طال انتظاره أكثر مما ينبغي. وما فتئت تدعو إلى إنشاء هيئة نشطة وأكثر تمثيلا وشمولا للجميع تضيف قيمة تمس الحاجة إليها وتسهم بفعالية أكبر في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هذه الهيئة بعد إصلاحها أكثر شرعية وشفافية وأكثر خضوعا للمساءلة في قراراتها.

ولا تزال نيجيريا ملتزمة التزاما كاملا بالجهود الرامية إلى ضمان إجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة يسهم في دعم مبادئ تلك المنظومة وأهدافها ومثلها العليا. إن إصلاح مجلس الأمن مستوحى من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويستند هدف تلك العملية إلى المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وإلى ضرورة التقيد بمبادئ إرساء الديمقراطية والشمول في الأمم المتحدة بغية تحقيق الإصلاح الجامع والشامل للجميع الذي ننشده. وإذ نشير بإدراك إلى كل من الوثائق الإطارية لعام 2015 وورقة العناصر المنقحة، نشكر الرئيسين المشاركين على النسخة المنقحة الإضافية من ورقة العناصر. ومع ذلك، وحتى في متن هذه الأخيرة، يلزم مزيد من الوضوح بشأن مجالات الاختلاف والتقارب.

ويجب على الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية المتعددة الأطراف البارزة، أن تكفل هذه المشاركة من جانب جميع الدول ذات السيادة ومجموعاتها الإقليمية في جميع مجالات منظومة الأمم المتحدة من أجل نظام أكثر توازنا وإنصافا. وفي ضوء ذلك، لا نزال واضحين فيما يتعلق بمطالبة أفريقيا بإصلاح يكفل حق أفريقيا المشروع في التمثيل العادل والمنصف في مجلس الأمن. وقد قدمت الدول الأفريقية مخططا متماسكا وعمليا ومقنعا لإصلاح المجلس، يؤكد حق القارة، التي ظلت مهمشة لفترة طويلة. وفي الآونة الأخيرة، أصبح حق النقض سلاحا للمصالح. ولهذا السبب، تعتقد أفريقيا أنه ينبغي إلغاء حق النقض. ومع ذلك، ما دام حق النقض قائما، ينبغي توسيع نطاقه ليشمل جميع الأعضاء الجدد في الفئة الدائمة لمجلس الأمن بعد إصلاحه.

ويقدر وفد بلدي التأييد الساحق للموقف الأفريقي ويشدد على ضرورة الحفاظ عليه. ونسلم أيضا بالتطلعات المشروعة للمناطق الأخرى والدول الأعضاء الأخرى إلى أن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في المجلس.

فيما يتعلق بأساليب العمل، ينبغي للمجلس أن يعتمد أساليب تمكنه من ضمان أداء شفاف وفعال وخاضع للمساءلة في ضوء الزيادة المتوقعة في عدد أعضائه. وينبغي أن تكفل المشاركة الكاملة لجميع أعضاء مجلس الأمن في أعماله، بما في ذلك تولي الأعضاء غير الدائمين رئاسة مجلس الأمن مرة واحدة على الأقل خلال فترة ولايتهم. وسيستتبع ذلك الامتناع عن استخدام الفصل السابع من الميثاق في المسائل التي لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين؛ وتجنب أي لجوء إلى فرض أو تمديد الجزاءات على أي دولة، الأمر الذي لا يخدم سوى مصالح دولة واحدة أو بضع دول ضد المصلحة العامة للمجتمع الدولي؛ والشروع في تنقيح النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وتدعو نيجيريا إلى وضع نص موحد واحد، ويُفضل أن يكون مع الإسناد؛ وهذه أفضل طريقة لإجراء مفاوضات حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات المفتوحة وإلى تعبئة الدعم السياسي اللازم لهذا الإصلاح السنوي.

في الختام، ما زلنا نعترف بالمفاوضات الحكومية الدولية بوصفها المنتدى الشرعي لتحقيق تطلعاتنا المشتركة نحو الترويج لعالم أكثر عدلا، يقوم على العالمية والإنصاف والتوازن الإقليمي وعالم منصف من خلال التمثيل العادل في مجلس الأمن. ونتطلع إلى إقامة علاقة عمل بناءة مع رئيس الجمعية العامة وجميع أعضاء الجمعية في إطار المفاوضات الحكومية الدولية، بغية البناء على التقدم المحرز خلال الدورات السابقة للجمعية العامة.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): إن إصلاح مجلس الأمن مسألة تتعلق مباشرة بالمصالح الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون استثناء. وقد أظهرت المناقشات السابقة مدى ضعف وهشاشة عملية إيجاد حل توفيقي عند السعي إلى

إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن من الضروري مواصلة البحث عن حل شامل للخلافات الحالية بشأن هذه المسألة، مع الأخذ في الاعتبار مصالح وشواغل جميع الأطراف من خلال الحوار والمشاورات.

يكتسي إصلاح مجلس الأمن أهمية كبيرة، وتحدد الخطوات العملية في ذلك الاتجاه، دون مبالغة، السلم والأمن على كوكبنا. لهذا السبب تقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية كفالة أن يكون هذا المشروع واضحاً ودقيقاً قدر الإمكان. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما يقوم الحوار على توافق الآراء حصراً.

وما من شك في أن مجلس الأمن يجب أن يتكيف مع الظروف المتغيرة للعالم المعاصر. ونسلم بالحاجة إلى تكييف تشكيلة المجلس مع حقائق العالم المعاصر. وتؤيد بيلاروس تأييدا تاما الجهود ذات الصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف إجراء حوار واسع النطاق لوضع مسار نحو إصلاح المجلس. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نرحب بالنظر التدريجي والمنهجي في جميع المجموعات المواضيعية التي تغطي جميع المجالات والمجموعة الكاملة من المسائل الأكثر إلحاحاً قيد المناقشة.

إن القضايا الراهنة مترابطة وينبغي النظر فيها من جهة اتصال بعضها ببعض. ونلاحظ أهمية الحيلولة دون أن تكون لعنصر ما الأسبقية على عنصر آخر.

وندعو إلى الحفاظ على الصيغة الحالية للمفاوضات الحكومية الدولية. ولا نرى بديلاً عنها. وقد تكلّم زملاؤنا من الصين وروسيا بالفعل عن ذلك من قبل (انظر A/78/PV.35). ونذكر، مرة أخرى، بأن الصيغة مكرسة في المقرر 557/62. وأي محاولة لتقويض الصيغة الحالية والممارسة الراسخة للمفاوضات الحكومية الدولية يمكن أن تدمّر تلك العملية الهشة بالفعل التي تتجه مع ذلك، وإن كان بالتدريج، نحو إيجاد حل توفيقي.

توجد حالياً اختلافات كبيرة في آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بفئات العضوية في سياق إصلاح مجلس الأمن، وكذلك فيما يتعلق بحق النقض. وهناك اختلافات جوهرية في نهج الدول فيما يتعلق بشكل الإصلاح. ونلاحظ أن أياً من الحلول المقترحة لا يحظى بالتأييد بتوافق الآراء. وذلك يبعث برسالة واضحة مفادها أننا لكي نتوصل إلى حل مقبول للأطراف، يجب علينا أن نواصل المضي قدماً تدريجياً على أساس الاحترام والثقة المتبادلين.

وندعو باستمرار إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نؤيد ما أعرب عنه ممثلا سنغافورة والهند (انظر A/78/PV.34 وA/78/PV.35). ونرحب بتوسيع تلك الهيئة الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال تخصيص مقعد إضافي للمجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية. ومع ذلك، بالنظر إلى عدم التيقن من نتيجة عملية التفاوض، سيكون من السابق لأوانه البدء في إجراء مفاوضات تستند إلى النصوص. وبين هذه الجدران، كثيراً ما نرى مفاوضات لا تركز على الحوار بل على وضع وثيقة، بأي ثمن، دون كفالة الدعم العالمي. ونحن نعارض هذا النهج – ما يسمى بمبدأ الإسناد أو الصياغة بالنص – لأننا نعتقد أنه لا يؤدي إلا إلى اختلافات أكبر بين مواقف الأطراف ويزيد من ترسيخ وجهات نظرها، وهو أمر ضار. وعاجلاً أم آجلاً، سيصبح الإصلاح عملياً، ولن يكون من الحكمة تجاهل الفرص التي تتيحها تلك العملية.

ومع ذلك، لكل شيء وقته. وفي الوقت الحاضر، تواجه جميع البلدان عدداً من التحديات العالمية، والشيء الأكثر أهمية هو الإبقاء على الوحدة والحفاظ عليها. وبيلاروس مستعدة وتدعو جميع البلدان إلى اتخاذ خطوات تدريجية تجاه بعضها البعض، بما في ذلك في سياق إصلاح مجلس الأمن في إطار الجمعية العامة، بغية تهيئة بيئة مؤاتية للتعاون من أجل التنفيذ البناء لجدول الأعمال الحالي.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من الكاتب البيلاروسي الشهير يعقوب كولاس: ”إن الاحترام المتبادل هو الخطوة الأولى نحو الحرية. تكمن قوة الأغلبية في التوافق“.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، بما فيها كينيا.

وتؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/78/PV.34). وسأدلي بهذه الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

أهنئ سعادة السفير طارق البناي ممثل دولة الكويت وسعادة السفير ألكسندر مارشيك ممثل النمسا على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. وأؤكد لهما دعم كينيا المستمر وهما يبنيان على التقدم المحرز خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

إن الهيكل الحالي لإدارة الأمن العالمي ليس في حالة جيدة. فمجلس الأمن غير تمثيلي وغير ديمقراطي ومنقسم وغير حاسم وغير قادر على الاضطلاع بولايته الحاسمة الأهمية بفعالية. ونتيجة لذلك، تعاني تلك الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة من مستويات متزايدة من عدم الثقة والسخط. ولا شيء يدل على ذلك أكثر من النزاعات والأزمات الحالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحالة المتدهورة في الشرق الأوسط، وسط فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة.

ونعرب عن تقديرنا لأننا تمكنا، خلال الدورة السابعة والسبعين، بقيادة الرئيسين المشاركين، من إحراز بعض التقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية، بما في ذلك عقد جلسات مفتوحة من خلال البث عبر الإنترنت، فضلاً عن حفظ السجلات. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً بشأن القضايا الموضوعية في المجموعات الخمس لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. لقد طال الانتظار كثيراً لاتخاذ إجراءات جريئة وطموحة وحاسمة لاستعادة الثقة والاطمئنان، ليس في النظام المتعدد الأطراف الأوسع فحسب، بل أيضاً في مجلس الأمن. وإلا ستظل طموحاتنا لوضع خطة جديدة للسلام حلماً بعيد المنال.

لا تزال أفريقيا في الوقت الحاضر غير متكافئة في أعلى مستويات صنع القرار في العالم. إن وضعها الفريد بوصفها المنطقة الوحيدة التي ليس لها تمثيل في فئة الأعضاء الدائمين والممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن هو اتهام للنظام المتعدد الأطراف. لذلك فإن الموقف الأفريقي المشترك، كما تبناه توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، اقتراح متواضع وقابل للتحقيق لرفع الظلم وتصحيح اختلال صارخ. والواقع أن مطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين، مع امتيازاتهما، بما في ذلك حق النقض، إذا تم الإبقاء عليه، إلى جانب مقعدين إضافيين غير دائمين، أمر لا يتعلق بالعدالة فحسب. بل يتعلق أيضاً بكفالة المساواة في صنع القرار بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين، ولا سيما المسائل التي تهمنا نحن شعوب أفريقيا.

نشكر الوفود التي تؤيد الموقف الأفريقي وتؤيد إعطاء الأولوية لزيادة العضوية الأفريقية في مجلس الأمن، بما في ذلك في الفئة الدائمة. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معاً لإيجاد مجلس أمن بعد إصلاحه يكون حقاً تمثيلياً وشفافاً وكفؤاً وفعالاً وخاضعاً للمساءلة. وينبغي أن نغتنم كل فرصة متاحة من شأنها أن تعجل بإصلاح مجلس الأمن. إن الموجز الأساسي للأمين العام الذي صدر في تموز/يوليه الماضي بشأن خطة جديدة للسلام يبين بوضوح الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن ويشدد عليها. وينبغي بالتالي، دون المساس بعملية المفاوضات الحكومية الدولية، الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بوصفه منبراً لا ينعقد سوى مرة واحدة في العمر لحشد الدعم السياسي لإصلاح مجلس الأمن على وجه السرعة.

السيد أنولو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة. ونود أيضاً أن نهنئ الممثلين الدائمين للكويت والنمسا على إعادة تعيينهما بوصفهما رئيسين مشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وتؤيد إثيوبيا البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/78/PV.34).

إن المناقشات بشأن جدول أعمال إصلاح مجلس الأمن مستمرة منذ فترة أطول مما ينبغي، وأصبحت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عملية أمراً ملحّاً وحتمياً على نحو متزايد. والإصلاح أمر لا بد منه لأن الحاجة تدعو إلى مجلس مُصْلَح يجسّد الواقع العالمي الراهن للاستجابة بفعالية للتحديات المعاصرة في صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، تشارك إثيوبيا بنشاط في عملية المفاوضات الحكومية

الدولية، وتؤمن إيماناً راسخاً بأن مهمة إصلاح مجلس الأمن قابلة للتحقيق وفي متناول اليد. وقد تمسكت إثيوبيا دائماً بموقفها المبدئي الداعم للإصلاح الشامل لمجلس الأمن الذي يشمل جميع المجموعات الخمس المنصوص عليها في المقرر 557/62.

ولا تزال أفريقيا القارة الرئيسية الوحيدة التي ليس لها تمثيل في فئة العضوية الدائمة وممثلة تمثيلاً ناقصاً في فئة العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. ولا بد من معالجة هذا الظلم التاريخي على وجه السرعة. لذلك تدعو إثيوبيا إلى إعطاء الأولوية اللازمة لتمثيل أفريقيا في إصلاح مجلس الأمن. ويشجعنا أن نرى اعترافاً ودعماً على نطاق أوسع من الدول الأعضاء لموقف أفريقيا في ذلك الصدد في المداولات الخاصة بعملية المفاوضات الحكومية الدولية. وكما هو منصوص عليه بوضوح في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، نود أيضاً أن نؤكد على أن أفريقيا ستقرر الطريقة التي تحدد بها تمثيلها.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فإن إثيوبيا لا تعتقد أن هذا النظام ديمقراطي أو فعال. ولكن إذا تم الإبقاء على حق النقض، فإن مطلب أفريقيا بمقعدين دائمين، مع التمتع بجميع حقوق وامتيازات الأعضاء الحاليين، ينبغي أن يشمل هذا الحق أيضاً.

وفي تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، نود أن نرى مجلس أمن يسهل الوصول إليه ويخضع للمساءلة ويكون ديمقراطياً وتمثيلياً وأكثر فعالية، من شأنه أن يستجيب لاحتياجات العصر. وذلك أمر حاسم لكفالة كفاءة وفعالية إصلاح مجلس الأمن.

وتود إثيوبيا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد موقف أفريقيا المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن الذي يقوم بذاته في ظل تنسيق من لجنة العشرة وإشراف مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وسنواصل المشاركة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بطريقة بناءة في إطار هذا الموقف الأفريقي المشترك الموحد على النحو الوارد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

أخيراً، يعرب وفد بلدي عن استعداده للعمل عن كثب مع الرئيس والرئيسين المشاركين وجميع الدول الأعضاء لكفالة إحراز تقدم في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند.

طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد ناغانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف أن دولة عضواً معينة أدلت ببيان لا أساس له بشأن اليابان مرة أخرى اليوم. وكما يبين السجل بوضوح، ظلت اليابان تسهم باستمرار في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بطريقة إيجابية، وسنواصل القيام بذلك.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يجد وفد بلدي نفسه مضطراً إلى أخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد رداً على الملاحظات التي أبداها ممثل اليابان للتو.

وأود أن أكرر موقفنا الثابت مرة أخرى بأن بلداً مثل اليابان، وهو دولة إجرامية من الدرجة الأولى، ينبغي ألا يُسمح له أبداً بأن يكون عضواً دائماً في مجلس الأمن بأي ثمن. وما من شك في أن اليابان دولة مجرمة حرب ألحقت بالجنس البشري ما لا يحصى من المحن والمعاناة بغزوها العديد من البلدان الآسيوية في القرن الماضي، واضعة بذلك اسمها تحت المصطلح المخزي "الدولة المعادية" في ميثاق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن اليابان هي البلد الوحيد الذي لا يزال ينكر جرائمه السابقة ضد الإنسانية، بما في ذلك الاتجار والاختطاف القسريان بحق 8,4 مليون من الشباب ومتوسطي العمر الكوريين، والإبادة الجماعية لمليون كوري بريء، والاسترقاق الجنسي في الجيش لـ 000 200 من النساء والفتيات الكوريات. وبدلاً من الاعتذار الصادق والتعويض عن جرائمها السابقة ضد الإنسانية، تواصل اليابان تسريع مخططها لتصبح قوة عسكرية، بغية تحقيق طموحها في إعادة الغزو، بينما تقوم بتجميل تاريخها العدواني.

وحتى اليوم، وفي تحد للاحتجاجات القوية والانتقادات من المجتمع الدولي، قامت اليابان بتصريف المياه الملوثة نووياً في البحر،

مُسبِبة ضرراً لا سبيل إلى إصلاحه لسلامة البشرية والبيئة الإيكولوجية البحرية. إنها جريمة أخرى ضد الإنسانية في القرن الحالي من شأنها أن تتسبب في كارثة نووية وتهدد السلام والأمن العالميين تهديداً خطيراً. ولا يمكن التغاضي عن ذلك تحت أي ظرف من الظروف.

وإذا سُمح لليابان بأن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن، فمن الواضح أنها لن تؤدي إلا إلى تكرار ماضيها الملطخ بالغزو والنهب – وما أبعد هذا عن صون السلام والأمن الدوليين. وليس هناك ما يضمن أنه لن يؤدي إلى مأساة نهب العالم مرة أخرى. ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى أن مجلس الأمن ينبغي بطبيعة الحال أن يتألف من دول محبة للسلام مستعدة للإسهام بإخلاص وعلى نحو عملي في صون السلام والأمن الدوليين وحماية حياة البشرية وسلامتها في جميع أنحاء العالم.

وأيضاً، رداً على البيان الذي لا أساس له الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية أمس (انظر A/78/PV.35)، فإننا نعترض تماماً على تلك الادعاءات المتهورة وندينها بشدة بوصفها استفزازاً سياسياً خطيراً يهدف إلى محاولة تشويه صورة دولتنا باختلاق حقائق لا وجود لها. ونحث كوريا الجنوبية بقوة على الكف عن خداع المجتمع الدولي بتلك الادعاءات والمعلومات المضللة الكاذبة والتي لا أساس لها من الصحة.

السيد ناغانو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لن أكرر موقف اليابان ضد البيان الذي لا أساس له من الصحة الذي أدلى به ممثل كوريا الشمالية. وفيما يتعلق بنقطة أخرى، يؤسفني بالغ الأسف أن ممثل كوريا الشمالية اختار أن يشير إلى مسألة لا صلة لها بالمناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالمياه المعالجة بواسطة النظام المتقدم لمعالجة السوائل في محطة فوكوشيما – داييتشي للطاقة النووية، فإن اليابان لم تقم أبداً بتصريف المياه المعالجة في البحر بطريقة تعرض صحة الإنسان والبيئة البحرية للخطر. وقد خلص التقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً إلى أن النهج المتبع في تصريف المياه المعالجة بذاك النظام في البحر والأنشطة المرتبطة به متسقان مع معايير السلامة الدولية ذات الصلة، وأن الأثر الإشعاعي على البشر والبيئة لا يكاد يذكر. وما فتئ خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية والخبراء الدوليون يستعرضون جهودنا، وسيستمر استعراضهم ورصدهم بطريقة شفافة. وينبغي ألا تخضع هذه المسألة لمناقشات سياسية. ولا يمكننا قبول أي ادعاءات لا أساس لها وتفتقر إلى الأدلة العلمية. وتظل اليابان ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم الشفافية من خلال توفير المعلومات القائمة على الدلائل العلمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 121 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 17/10.